جمعية الجليل
الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية
אגודת הגליל
האגודה הערבית הארצית למחקר ושירותי בריאות

ركاز
مركز الأبحاث الاجتماعية التطبيقية
רכאז
המרכז למחקר חברתי יישומי

مسح العنف
في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، 2018

ملخص النتائج

حزيران 2019

סקר האלימות
בחברה הפלסטינית בישראל, 2018

תקציר הממצאים

יוני 2019

مسح العنف
في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل 2018

סקר האלימות
בחברה הפלסטינית בישראל 2018

أحمد شيخ محمد — **אחמד שייח' מוחמד**

سوسن رزق مرجية — **סאוסן רזק מרג'יה**

د. محمد خطيب — **ד"ר מוחמד ח'טיב**

© جميع الحقوق محفوظة، 2019
جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية
ركاز - مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية
ص.ب. 330 شفاعمرو 20200

© כל הזכויות שמורות, 2019
אגודת הגליל - האגודה הערבית הארצית למחקר ושירותי בריאות
רכאז – המרכז למחקר חברתי יישומי
ת.ד. 330 שפרעם 20200

هاتف / טל: 9861171 4 972 + | ناسوخ / פקס: 9861173 4 972 +
rikaz@gal-soc.org | admin@gal-soc.org
www.gal-soc.org | www.rikaz.org

تقديم

في السنوات الأخيرة يزداد الحديث حول ظاهرة العنف والتي أصبحت الأكثر تداولاً في إعلامنا وحتى في أحاديثنا اليومية العادية. فليس بالخفي على متخصص أو حتى غير متخصص ما آل إليه مجتمعنا من حيث تفاقم هذه الظاهرة في قرانا ومدننا، في شوارعنا وأحيائنا، مدارسنا ومؤسساتنا وحتى في بيوتنا. فالمساحة الطيبة وتسامح الماضي تقلص في حين تزداد نبرة وشراسة التعامل. فقد يكاد لا يمر يوم دون أن نسمع وأحيانا أن نشهد بأنفسنا أحداث عنيفة مثيرة للاشمئزاز والقلق مما وصلنا اليه.

جمعية الجليل ومنذ تأسيسها، عملت وما زالت تعمل على سد احتياجات مجتمعنا الفلسطيني في إسرائيل، فبداية، عملت على رصد وسد الاحتياجات الصحية والبيئية من خلال مركز العدل البيئي ومركز الحقوق الصحية ومن ثم في توسع عملها ليشمل البحث العلمي المختبري والبحث الاجتماعي الشامل من خلال مركز الأبحاث التطبيقية ومركز "ركاز" للبحوث الاجتماعية.

منذ السنوات الأولى أدركنا في جمعية الجليل الأهمية الاستراتيجية الكبرى لإنتاج المعلومات واستخدامها في العمل التنموي والتخطيطي لصالح مجتمعنا الفلسطيني في إسرائيل. فكان تأسيس مركز "ركاز" - مركز البحوث الاجتماعية في جمعية الجليل - ليوفر معطيات تمثيلية ذات مصداقية عالية ومحتلنة في العديد من مجالات المعيشة لمجتمعنا، منها الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية والبيئية.

لقد نفّذ "ركاز" وعلى مر الخمس العشر سنة الماضية العديد من الدراسات والمسوح الميدانية الكبيرة، جاء منها بشكل دوري كالمسح الاجتماعي الاقتصادي والذي نفذ للمرة الخامسة ومسح السلطات المحلية والحكم المحلي والذي نفذ في فترتين ومسح العنف الأسري والمسح الصحي البيئي.

اليوم وباعتزاز ومسؤولية كبيرين، نضع بين أيديكم آخر الأبحاث التي نفذت في "ركاز" في أواخر العام 2018 والذي يأتي بأهم النتائج لمسح العنف المجتمعي. إننا نعتبر هذا المسح استمراراً لاستراتيجيتنا في رصد واقع مجتمعنا وتوفير قاعدة البيانات المطلوبة والمحتلة من اجل تطوير وتطوير الخطط العملية المطلوبة.

يتميز هذا البحث ليس فقط في قياس وتشخيص ظاهرة العنف من حيث التعرض أو المشاهدة، بل يتطرق أيضا إلى قياس الميول لممارسة العنف والممارسة الفعلية للعنف. كما ويوفر كافة المعلومات التي تتيح للمهتمين والباحثين والمخططين التحليل الإحصائي المعمّق في ربط وفحص العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية والأسرية في سياق العنف وأشكاله.

لا يسعننا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير العميقين لمدير مركز "ركاز" سابقاً ومن ثم المدير العام لجمعية الجليل السيد **أحمد شيخ محمد** لقيادته هذا المشروع الكبير إلى جانب طاقم الباحثين في "ركاز"، الدكتور **محمد خطيب** والسيدة **سوسن رزق مرجية** على عملهم المهني الدؤوب من أجل إخراج المشروع الى حيز التنفيذ واستكمال العمل البحثي ونشره. كما أتقدم بالشكر إلى طاقم العمل الميداني والمستطلعين على جهودهم الجبارة في إعداد وتنفيذ هذا العمل الضخم والى جميع أعضاء لجنة التوجيه المهنية المتخصصة على عملها المتفاني، ملاحظاتها ومواكبتها لهذا المشروع في جميع مراحله.

وفي النهاية، نقدر عالياً الدعم الكبير الذي يقدمه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومساهمته في بناء وتعزيز القدرات البحثية لتمكين مجتمعنا من دراسة احتياجاته بهدف طرح وتطوير الخطط الاستراتيجية المستقبلية لمكافحة العنف المجتمعي ومنعه.

مع الاحترام والتقدير

احمد شيخ محمد
المدير العام

د. جمال دقدوقي
رئيس الهيئة الإدارية

جمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية

جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية

من نحن

جمعية الجليل هي أكبر وأعرق الجمعيات المهنية العربية في المجتمع الفلسطيني والتي يعود تأسيسها إلى سنة 1981.

تسعى الجمعية إلى تحسين الظروف الصحية والبيئية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل وإحقاق حقوقه في هذه المجالات وذلك من خلال تطوير البحث العلمي، التنمية التكنولوجية، التنمية الصحية، العمل الجماهيري والتأثير على السياسات المحلية والقطرية.

يعمل في الجمعية مجموعة كبيرة من المختصين في مجالات الصحة، البيئة والأبحاث العلمية الدقيقة والاجتماعية التطبيقية.

جمعية الجليل هي جسم مهني غير حزبي ريادي في مجال الصحة والبيئة وتشكّل بهذا مرجعًا للمعلومات، المعرفة، والتعاون مع الجمهور الواسع بما في ذلك باحثين، طلاب، مدارس، سلطات محلية، مؤسسات المجتمع المدني، وزارة الصحة، معاهد أكاديمية، معاهد بحث وغيرها. تُعرف جمعية الجليل في أوساط المجتمع الفلسطيني والبحثي كمؤسسة ريادية في مجال البحث العلمي الأكاديمي البيوتكنولوجي والذي تسعى من خلاله إلى إيجاد حلول لمشاكل بيئية مثل نفايات زيت الزيتون، معالجة المجاري الصناعية، الأعشاب الطبية والطاقة البيولوجية.

مجالات العمل الرئيسية

مركز الأبحاث التطبيقية

تعمل الجمعية في المجال البحثي من خلال مركز الأبحاث التطبيقية في شفاعمرو المُجَهّز بمختبرات حديثة ويعمل فيه أفضل الباحثين في المجال. أنشأت الجمعية خلال سيرورتها عدة شركات مبتكرة (ستارت-أب) وصلت بعضها الى مصافي الشركات المعروفة محلياً وعالمياً مثل شركة "إينزيموتك" المعروفة والتي كانت نواة عملها في الجمعية.

يعمل مركز الأبحاث برعاية أكاديمية من جامعة حيفا وباعتراف من وزارة العلوم والتكنولوجيا.

أهداف مركز الأبحاث

- تطوير أبحاث مناطقية تطبيقية في مجالات البيئة، الصحة، الزراعة والأعشاب الطبية، البيوتكنولوجيا، البيولوجيا الجزيئية وغيرها.
- تحسين الظروف الصحية، الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال أبحاث تطبيقية تعود بالفائدة على الجمهور.
- تطوير تكنولوجيا وصناعات مبتكرة.
- بناء شبكات تعاون مع باحثين في المؤسسات البحثية في البلاد والعالم والمبادرة إلى اقتراحات بحث مشتركة وتقديمها لصناديق مموّلة في البلاد والعالم.
- استيعاب باحثين شباب والاستثمار بهم لتطوير رأس المال البشري العلمي في المنطقة وفي المجتمع العربي عامةً.
- تنمية العلاقات مع هيئات محلية كالسلطات المحلية، اتحادات المدن، الصناعات، مؤسسات جماهيرية وزراعية ومدارس.
- تعميق العلاقة مع المجتمع من خلال التعليم والإرشاد.

"ركاز"- مركز الأبحاث الاجتماعية التطبيقية

"ركاز" هو مركز للأبحاث الاجتماعية التطبيقية ويشكّل جزءًا من معهد الأبحاث في جمعية الجليل. يتميّز "ركاز" بكونه مركزاً يعمل في المجتمع الفلسطيني ومن أجله. من هنا يعمل "ركاز" على تشخيص القضايا التي تقتضي البحث في المجتمع الفلسطيني هذا بالإضافة إلى جمع، تحليل ومعالجة معلومات اجتماعية اقتصادية بشكل دوري. كما يتميّز عمل "ركاز" باتباع منهجية بحثية تعتمد على المقابلات الشخصية وصولاً إلى عيّنة واسعة جدًّا من المجتمع الفلسطيني من الجليل وحتى النقب والتي تعكس التعددية والاختلاف في هذا المجتمع (على سبيل المثال السكن في قرية معترف/غير معترف بها، بلدة مختلطة/غير مختلطة، بلدة صغيرة/متوسطة/كبيرة). ومن خلال المسوحات الواسعة يتم أيضاً رصد المواقف والآراء في المجتمع الفلسطيني في القضايا المختلفة. وبهذا توفر قاعدة معلوماتية معتمدة محتلنة ومحدّثة للتخطيط الاستراتيجي الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في البلاد.

أهداف "ركاز"

- إنتاج معطيات محدّثة ومقارَنة ذات مصداقية حول المجتمع الفلسطيني في إسرائيل في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية والبيئية لأغراض البحث الأكاديمي وتطوير سياسات على المستوى المحلي والقطري.
- تطوير المعرفة التي تنتجها المسوحات لرسم صورة شاملة من خلال الاستعانة بمعلومات من مصادر أخرى (دائرة الإحصاء المركزية، مؤسسة التأمين الوطني وغيرها) وإتاحتها للجمهور العريض.
- العمل مقابل متخذي القرار ومتابعة احتياجات المجتمع الفلسطيني، وكذلك استعمال المعلومات المتوفرة لتطوير وتغيير السياسات وتخصيص موارد عينية لتلبية هذه الاحتياجات.

مركز العدل البيئي

ينظر مركز العدل البيئي إلى الأمن البيئي على أنه حق من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تتوفر لجميع المواطنين على قدم المساواة ممّا يتيح لهم العيش الكريم في محيط مستدام وصحي. من هنا يعمل المركز على دفع وتعزيز القيم والأنماط السلوكية البيئية لدى الجمهور، وإلى تعميق الوعي والمناصرة لإحقاق الحقوق البيئية وتحقيق العدالة البيئية للمجتمع الفلسطيني في البلاد. يعمل المركز من خلال ثلاث استراتيجيات عمل: التثقيف البيئي والتوعية المجتمعية، المناصرة والمرافعة، الأبحاث والمسوحات.

أهداف مركز العدل البيئي

- حماية الحقوق البيئية للمجتمع الفلسطيني من خلال المقاضاة، الردع، الحملات القطرية ونشر المعلومات الناتجة عن الأبحاث والمسوحات البيئية.
- تعميق الوعي داخل المجتمع الفلسطيني حول أهمية المحافظة على جودة البيئة والترويج لسلوكيات صديقة للبيئة.
- تمكين مجموعات المواطنين من اتخاذ الإجراءات الفعالة في القضايا البيئية من خلال الاستشارة المهنية والتدريبات.
- تطوير ورعاية حوار مهنيّ مع المنظّمات المحليّة، الإقليميّة، والدوليّة حول الحقوق البيئية التي تهمّ المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.

مركز الحقوق الصحية

الحق في الصحة للجميع هو حق أساسي ضمنته القوانين والمواثيق الدولية، إلا أن الواقع يشهد بوجود فجوات كبيرة في الوضع والخدمات الصحية بين المناطق والمجموعات السكانية وبالأساس بين مناطق المركز والأطراف وبين العرب واليهود. تعمل جمعية الجليل، من خلال فعالياتها وشراكاتها المختلفة، على متابعة ومقارنة مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين العرب ورصد الفجوات القائمة وتطرح حلولاً على في مستويات التدخل المختلفة، القطرية، المناطقية والمحلية. هذا، إلى جانب عملها طويل الأمد في التوعية وتعزيز الصحة، من خلال مشاريع تدخل جماهيرية عينية متنوعة.

أهداف مركز الحقوق الصحية

- رصد ومتابعة الخدمات الصحية في المجتمع العربي.
- تقلص الفجوات في الوضع الصحي والخدمات الصحية بين المجتمع العربي واليهودي وبين مناطق المركز والأطراف.
- تطوير برامج ومشارع لتعزيز الصحة في المجتمع العربي ولتطوير التنور الصحي من خلال التثقيف والإرشاد.
- تطوير شراكات وتعاون مع الأطر والمؤسسات في المستوى المحلي والقطري لتطوير الصحة عامةً وفي المجتمع العربي بشكل خاص.

تشارك جمعية الجليل في السنوات الأخيرة في تطوير برنامج متعدد المجالات ومتعدد السنوات لتطوير صحة العرب في إسرائيل بمبادرة قسم التخطيط الاستراتيجي والاقتصادي في وزارة الصحة. كما يعتمد الشركاء في تطوير البرنامج على معطيات "ركاز" في مجال الصحة لتقديم حلول ملائمة للمجتمع العربي.

الهيئة الإدارية

تضمّ إدارة جمعية الجليل مجموعة من الشخصيات المهنية المتميزة وهم (الأسماء حسب الترتيب الأبجدي):

- **برفسور أشرف إبريق |** باحث في معهد التخنيون.
- **السيدة أفنان الحاج علي |** باحثة في مجال الجودة.
- **د. اياد خمايسي |** طبيب وباحث في التخنيون.
- **الدكتور جمال دقدوقي |** أخصائي نفسي علاجي.
- **بروفسور حسام حايك |**باحث في معهد التخنيون.
- **الدكتورة رماء دعاس |** باحثة في مجال الإحصاء.
- **الدكتورة روزلاند دعيم |**محاضرة في الكلية الأكاديمية في حيفا.
- **الدكتور مبدا نعوم |** طبيب وأخصائي تخدير.
- **السيدة نادرة خورية |** صيدلانية وفعالة في مجال التنمية الصحية.
- **السيد وائل عمري |** ممرّض وناشط اجتماعي.
- **السيد أحمد الشيخ محمد |** مدير عام الجمعية.

مصادر تمويل الجمعية

- الوزارات الحكومية المختلفة وصناديق بحث عالمية ضمن مناقصات تنافسية بتمويل محلي وعالمي.
- الاتحاد الأوروبي: مناقصات تنافسية محلية، شرق أوسطية وعالمية.
- مصادر ذاتية من "بيع" خدمات بحثية واستشارية.
- عوائد من براءات الاختراع والستارت-أب.
- مدخولات من الفعاليات التعليمية.
- تبرعات ومساهمات من قبل متبرعين محليين وعالميين.

مسح العنف
في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

أهداف المسح

يهدف هذا المسح إلى رصد الجوانب المختلفة لظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من وجهة نظر الجمهور. وفي هذا السياق تم رصد وفحص المواضيع التالية:

- مدى انتشار العنف بأشكاله المختلفة، الكلامي الجسدي، النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي والجنسي، التعرض اليه، مشاهدته وممارسته.
- المتغيرات الشخصية والأسرية وعلاقتها بالعنف مثل جودة حياة الفرد، درجة السعادة، الانتماء الأسري والعلاقات في المجتمع والعمل، مدى الالتزام الديني وغيرها.
- المواقف والآراء حول العنف واستخدامه كوسيلة للتربية ولتحقيق الحقوق ومدى خطورة هذه الظاهرة على المجتمع والأفراد
- أساليب التعامل مع العنف وتبعاته في حالات التعرض له أو مشاهدته.
- مدى انتشار الآفات الاجتماعية الأخرى كاستعمال المخدرات والكحول، السلاح غير المرخص، الحماية المشروطة "الخاوة"، منظمات الأجرام وعلاقتها بانتشار العنف في المجتمع.
- دور الفرد والمجتمع والمؤسسات في تحمل المسؤولية لمنع، مكافحة وعلاج ظواهر العنف ومدى قيام المسؤولين بدورهم المطلوب والمأمول.

المنهجية

شملت عيّنة المسح 2040 أسرة فلسطينية، تمّ توزيعها على الطبقات تبعًا لحجم الطبقة الإحصائية، منها 1020 أسرة في منطقة الشمال (34 منطقة إحصائية تشمل 30 بلدة)، و360 أسرة في منطقة حيفا (12 منطقة إحصائية تشمل 9 بلدات)، و360 أسرة في منطقة الجنوب (12 منطقة إحصائية تشمل 10 بلدات، منها 6 بلدات غير معترف بها)، و300 أسرة في منطقة المركز (10 مناطق إحصائية تشمل 8 بلدات)، بما في ذلك 5 مدن مختلطة (نتسيرت عيليت، عكا، حيفا، يافا والرملة) (7 مناطق إحصائية، 210 أسر). شرع الطاقم الميداني بجمع البيانات في منتصف شهر يوليو تموز 2018 واستمر العمل حتى منتصف شهر تشرين أول أكتوبر 2018. تم استكمال 2،008 استمارات جمعت فيها معلومات حول 7،985 أشخاص. بالإضافة لذلك، تم اختيار شخص واحد من كل عائلة وأجريت معه مقابلة خاصة جمعت من خلالها معلومات مفصلة إضافية. تم إجراء 1،971 مقابلة.

ملخص النتائج

الفلسطينيون في إسرائيل – خلفية اقتصادية اجتماعية

- يقدّر تعداد السكّان الفلسطينيين في إسرائيل (باستثناء القدس والجولان) في أواسط سنة 2017 بنحو 1،452،200 نسمة ويشكّلون نحو 17.3% من مجمل السكان في إسرائيل.
- ما زال المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يمتاز بكونه فتيًا جدًا، إذ بلغت نسبة الأفراد حتى سن الرابعة عشرة، نحو 32.5% (مقارنة بـ 27.4% بين اليهود للعام 2017).
- هنالك تغير ديمغرافي في المجتمع الفلسطيني في الداخل، والذي يتجلى بانخفاض نسبة الأولاد دون سن الرابعة عشرة إلى 32.5% مقارنة ب 40.3% في العام 2007، وارتفاع في نسبة المسنين فوق سن الـ 65 إلى 4.7% مقارنة ب 3.2% في العام 2007، وارتفاع في العمر الوسيط حيث بلغ 23 عاما مقارنة بـ 19 عاماً في العام 2007.
- بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في إسرائيل 3.92 فرداً.
- 68.6% من الفلسطينيين في إسرائيل متزوجون بنحو 68.6% من الرجال مقابل 66.5% من النساء.
- 12.1% من الفلسطينيين في إسرائيل حاصلون على شهادة لقب أول فأعلى (11.7% ذكور و12.5% إناث).
- 52.3% من الفلسطينيين في جيل 15 سنة فأكثر موجودون داخل القوى العاملة.
- الذكور الفلسطينيون يشاركون في سوق العمل بنسبة أعلى من الإناث (68.9% مقابل 35.4% على التوالي).
- بلغت نسبة البطالة بين الفلسطينيين في إسرائيل 6.6% (5.1% بين الذكور و9.4% بين الإناث).
- 42.6% من الفلسطينيين يعملون عمالةً تامةً بواقع 60.3% بين الذكور و24.5% بين الإناث.

- 12.0% من الفلسطينيين يحصلون على تأمينات (تقاعد أو مرض).
- 33.5% من الذين هم خارج سوق العمل، أفادوا بأن ذلك يعود لتفرغهم للدراسة والتعليم أو لأعمال البيت، بنسبة 17.1% بين الذكور و50.2% بين الإناث.
- مجال العمل الأكثر شيوعاً بين الذكور هو "الحرف والمهن" بنسبة 39.1% بينما تعمل أكثرية النساء كفنيات متخصصات بنسبة 29.3%.
- بلغ معدل الدخل الشهري الصافي للأسرة الفلسطينية في إسرائيل 11,733 شاقل.
- 13.8% من الأسر الفلسطينية لا تنجح بالمرة بتغطية احتياجاتها الشهرية و34.0% لا تنجح بتغطية هذه الاحتياجات.
- هنالك ارتفاع في نسبة الأسر الفلسطينية في إسرائيل التي تسكن في شقق (42.7% في المسح الحالي مقارنة ب 24.6% في العام 2007).

جودة الحياة

- 81.4% من الأفراد راضون عن حياتهم (راض أو راض جداً) بواقع 82.3% بين الذكور و76.1% بين الإناث.
- تنخفض نسبة الرضا عن الحياة بين الأفراد في منطقة الوسط إلى 66.4% وترتفع بين الأفراد في منطقة الجنوب لتبلغ 87.7%.
- عبّر 82.5% من الأفراد المقيمين في البلدات العربية غير المختلطة عن درجة رضا أعلى عن حياتهم مقابل 70.4% بين الأفراد المقيمين في البلدات المختلطة.
- صرّح 53.6% من الأفراد بأنهم سعداء أو سعداء جداً، بواقع 54.1% بين الذكور و53.0% بين الإناث.
- بلغت أعلى نسبة سعادة بين الأفراد، في منطقة الجنوب إذ وصلت النسبة إلى 71.2% وتنخفض بشكل ملحوظ بين الأفراد من منطقة حيفا إلى 42.5% وبين الأفراد من منطقة الوسط إلى 27.3%.
- عبّر 82.4% من الأفراد عن شعورهم بتفهم العائلة لهم.
- صرّح 75.8% من الأفراد عن شعورهم بالرغبة في مغادرة البيت والانتقال إلى مكان آخر بدرجة قليلة أو بدرجة قليلة جداً.
- صرّح 82.5% من الأفراد بأنهم يقضون وقتاً ممتعاً مع أفراد الأسرة بشكل كثير أو كثير جداً.

- عبّر 86.7% من الأفراد عن شعورهم بدرجة انتماء أسري كبيرة أو كبيرة جداً.
- لا يوجد فرق ملحوظ في درجة الانتماء الأسري بين الذكور والإناث. فقد بلغ المعدّل الكلي لدرجة الانتماء الأسري (والذي تمّ قياسه بسلم من 1-4)، 3.5 بواقع 3.5 بين الذكور و3.4 بين الإناث.
- عبّر 89.7% من الأفراد بأنهم راضون (راض أو راض جداً) عن علاقتهم مع أفراد أسرتهم.
- عبّر الأفراد المنتمون للثلث الأسفل من مستوى الدخل للأسرة عن درجة رضا أقل عن علاقاتهم مع أفراد الأسرة مقارنة بالأفراد المنتمين للثلث الأعلى من مستوى الدخل للأسرة (85.9% مقابل 95.2% على التوالي).
- صرّح 90.2% من الأفراد بأنهم راضون (راضون أو راضون جداً) عن علاقتهم في مكان العمل.
- أعرب 18.5% من الإناث المنتميات للفئة العمرية 45-54 عن عدم رضاهن عن العلاقات في مكان العمل بينما انخفضت النسبة بين الذكور المنتمين لنفس الفئة العمرية إلى 10.5%.
- ترتفع نسبة عدم الرضا عن العلاقات في مكان العمل بين الأفراد ذوي تحصيل علمي أقل من ثانوي (18.5%) مقارنة بالأفراد الحاصلين على شهادة لقب أول فأعلى (8.3%).
- صرّح 38.7% من الأفراد بعدم شعورهم بالأمان أثناء التجول بمفردهم في حي سكنهم خلال ساعات الليل بواقع 29.8% بين الذكور و47.6% بين الإناث.
- ترتفع نسبة الذين لا يشعرون بالأمان أثناء التجول لوحدهم في الليل بين الذكور المنتمين للفئة العمرية 65 وما فوق إذ بلغت 40.1% مقارنة ب 29.8% ب بين الذكور بشكل عام.
- ترتفع نسبة عدم الشعور بالأمان أثناء التجول خلال الليل بين الأفراد المقيمين في منطقة الوسط (60.3%) مقارنة بباقي المناطق الجغرافية.
- صرّح 21.0% من الأفراد عن عدم شعورهم بالأمان في التجول بمفردهم في حي سكنهم خلال ساعات النهار.
- ترتفع نسبة الذين لا يشعرون بالأمان عند التجول بمفردهم في النهار بين الأفراد من منطقة الوسط لتبلغ 50.3% وتنخفض النسبة في منطقة الشمال إلى 10.8%.
- صرّح 61.3% من الأفراد بأنه لا يمكن الثقة بالناس وترتفع هذه النسبة بين الأفراد من منطقة الوسط لتبلغ 85.5%.
- لا يوجد فرق بين الذكور والإناث من حيث نظرتهم للثقة بين الناس فقد بلغ المعدل الكلي (والذي تمّ قياسه بسلم من 1-10) 4.7 بواقع 4.7 بين الذكور و4.6 بين الإناث.

- صرح 24.1% من الأفراد بأن "الناس بشكل عام يهتمون بأنفسهم فقط".
- بلغت نسبة الأفراد المنتمين للفئة العمرية 18-24 الذين صرحوا بأنهم يلتقون بأصدقائهم بوتيرة "مرة في الأسبوع" 33.2%، أما الأفراد في جيل 65 وما فوق فيلتقون أصدقائهم "كل يوم تقريبا" بنسبة 25.7%.
- عرّف 41.1% من الأفراد ذاتهم بأنهم ملتزمون ويمارسون الشعائر الدينية دائماً و16.3% غير ملتزمين بالمرة.
- بلغت نسبة الأفراد الذين لا يوافقون مع المقولة " النساء أقل ذكاءً من الرجال" 82.2% بواقع 71.1% بين الذكور و93.3% بين الإناث.
- صرّح 72.3% من الأفراد أنهم لا يوافقون مع المقولة "لا أشعر براحة عندما يكون مديري امرأة".
- صرّح 78.9% من الأفراد أنهم لا يوافقون مع المقولة "من المهم تشجيع الأولاد على ممارسة الرياضة أكثر من تشجيع البنات".
- صرّح 72.0% من الأفراد أنهم لا يوافقون مع المقولة "يجب على المرأة البقاء في البيت لخدمة زوجها وأولادها" (أن لا تعمل خارج البيت).
- 23.7% من الأفراد يتّصفون بدرجة عالية أو عالية جداً من التعصب الذكوري بواقع 35.8% بين الذكور و 11.6% بين الإناث.
- بلغت درجة التعصب الذكوري (عالية أو عالية جداً) بين الأفراد في الفئة العمرية 18-24، 23.3% وترتفع بين الأفراد المنتمين للفئة العمرية 55-64 لتبلغ 30.8%.
- 85.2% من الأفراد يوافقون على أن "من حق البنت أن تتزوج الرجل الذي تختاره".
- 72.0% من الأفراد يوافقون على أن "من حق المرأة أن تشارك في إدارة السلطة المحلية لبلدها".

مواقف وآراء

- 29.6% من الأفراد يوافقون بشكل كبير أو كبير جداً بأن استعمال الضرب هو وسيلة شرعية لتربية الأولاد. وقد بلغت هذه النسبة 22.4% بين الأفراد في جيل 18-24 وترتفع بين الأفراد في جيل 65 فما فوق لتبلغ 54.7%.
- أعرب 68.3% من الأفراد عن موافقتهم للمقولة "في هذه الأيام، يقوم الأهالي بتعنيف المعلمين في المدارس".

- أعرب 30.2% من الأفراد عن موافقتهم للمقولة "على الأهل تقديم شكوى في الشرطة ضد المعلم في حال أنه ضرب ابنهم في المدرسة".
- بلغ مؤشر العنف ضد المرأة (والذي تم قياسه بسلم من 1-غير موافق بالمرة و4- موافق بشدة) 1.5 بواقع 1.6 بين الذكور مقابل 1.4 بين الإناث.
- صرّح 57.2% من الأفراد عن عدم موافقتهم للمقولة "يحق للزوجة أن تشتكي للشرطة ضد زوجها إذا ضربها" بواقع 64.9 % بين الذكور مقابل 49.6% بين الإناث.
- أعرب 69.9% من الأفراد عن موافقتهم للمقولة "يجب منح المرأة حقوقاً متساوية للرجل في كل المجالات" بواقع 62.0% بين الذكور مقابل 79.3% بين الإناث.
- 81.1% من الأفراد لا يوافقون على استعمال القوة لحل المشاكل بواقع 75.3% بين الذكور و87.0% بين الإناث.
- 81.2% من الأفراد لا يعتبرون الأخذ بالثأر هو حق لأهل القتيل بواقع 75.7% بين الذكور و86.6% بين الإناث.
- يوافق 63.5% من الأفراد على ضرورة عدم السكوت على أي اعتداء أو إهانة ضدهم أو ضد أحد أفراد عائلتهم.
- 74.8% من الأفراد يوافقون بأن استعمال السلاح في النزاعات بين الناس بات أمراً طبيعياً بواقع 76.8% بين الذكور و- 72.9% بين الإناث.
- أشار 84.6% من الأفراد إلى موافقتهم بأن الأهل يتحملون مسؤولية ارتكاب أبنائهم الصغار للعنف.
- أعرب 73.2% من الأفراد عن موافقتهم للمقولة "يجب سجن الشباب الصغار (المراهقين) الذين يقومون بجرائم جدية".
- أعرب 75.9% من الأفراد عن موافقتهم بأن الدولة معنية بانتشار العنف في البلدات العربية بواقع 75.2% بين الذكور و76.7% بين الإناث.
- أعرب 44.4% من الأفراد عن موافقتهم بأن العادات العربية تشجع العنف بواقع 43.2% بين الذكور و54.5% بين الإناث.
- أشار 41.9% من الأفراد الى أنهم لا يعرفون عن مشروع "مدينة بلا عنف" المنفذ في البلدات العربية. إضافة لذلك فإن 55.7% لا يعتقدون أن المشروع ينجح بتقليل ظاهرة العنف في المجتمع.

- 52.1% من الأفراد يعتبرون أن مشكلة العنف هي الأكثر خطورة من بين المشاكل التي يواجهها المجتمع العربي، بينما يعتبر 22.1% من الأفراد أن مشكلة القوانين العنصرية هي الأكثر خطورة و14.3% يعتبرون الوضع الاقتصادي السيئ كأخطر المشاكل على المجتمع.
- 65.1% من الأفراد يقيّمون انتشار العنف في بلداتهم بأنه متوسط أو عالي، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 71.5% في منطقة حيفا و86.3% في منطقة الوسط.
- قيّم 48.3% من الأفراد انتشار العنف في حي سكنهم (الحارة) بأنه متوسط أو عالي.
- أشار 45.8% من الأفراد إلى أن مستوى العنف قد ازداد في السنة الأخيرة في بلداتهم في حين أشار 38.6% إلى أن مستوى العنف لم يتغير.
- صرّح 27.3% من الأفراد بأن الاعتداء بالشتائم والمسبات هو الأكثر انتشاراً يليه إطلاق النار (23.3%) ثم التهديد والابتزاز (13.8%)، تخريب الممتلكات العامة (11.8%)، الاعتداء الجسدي (11.6%) والسرقات (11.4%).
- قيّم 53.9% من الأفراد بانه من المحتمل أن يكونوا أنفسهم ضحايا لشكل من أشكال العنف بواقع 60.3% بين الذكور و47.4% بين الإناث.
- ترتفع نسبة الأفراد المتخوفين من احتمال تعرضهم للعنف بين اولئك الذين تعرّض أحد أفراد أسرتهم لاعتداء ما في السنة الأخيرة قبل المسح مقارنة بالأفراد الذين لم يتعرّض أحد أفراد أسرتهم للاعتداء (74.6% مقابل 47.6% على التوالي).
- أعرب 54.2 % من الأفراد عن تخوفهم من التعرض للعنف في المدن اليهودية و53.6% في أماكن الاستجمام و42.6% في البلدة التي يسكنونها.
- يأتي التعرض للسرقة في المكان الأول من حيث قلق الأفراد من إمكانية تعرضهم له بواقع 57.3%، يليه التخوف من الاعتداء على خلفية قومية (56.1%) ثم التعرض للإهانة في الشارع (45.4%).

الاعتداءات، أضرارها والتبليغ عنها

- أفادت 27.0% من الأسر الفلسطينية بتعرض أحد أفرادها لاعتداء ما في السنة الأخيرة قبل المسح، وترتفع هذه النسبة في منطقة الجنوب لتبلغ 38.5% وتنخفض في منطقة حيفا إلى 22.4%.
- 20.5% من الأسر تعرضت للاعتداء على الممتلكات في السنة الأخيرة مقابل 19.2% تعرضت للاعتداء الكلامي و16.5% تعرضت للسرقة (لا تشمل سرقة السيارات).

- تشير المعطيات إلى أن 4.6% من الأطفال في جيل 5-11 سنة (المرحلة الابتدائية) قد تعرضوا لاعتداء ما في السنة الأخيرة. كما بلغت هذه النسبة 11.0% بين طلاب المرحلة الإعدادية و15.4% بين طلاب المرحلة الثانوية.
- صرح 20.3% من الأفراد في جيل 18 سنة فأكثر بأنهم تعرضوا لاعتداء ما في السنة الأخيرة قبل المسح، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ في النقب لتبلغ 33.4%.
- صرح 7.2% من الأفراد في جيل 18 سنة فأكثر بأن الاعتداء الكلامي هو الأكثر انتشاراً في السنة الأخيرة قبل المسح يليه الاعتداء على الممتلكات الخاصة بنسبة 5.0%.
- 27.2% من الاعتداءات الأخيرة التي تعرض لها الأفراد، تم تنفيذها على يد شخص عربي من داخل البلدة مقابل 6.1%، من قبل شرطي و5.5% من قبل شخص يهودي (غير الشرطة).
- نسبة الاعتداءات الأخيرة الأعلى التي نفذت على يد شخص عربي من داخل البلدة هي منطقة المركز حيث وصلت إلى 37.8% وفي منطقة حيفا بنسبة 36.5%.
- 63.6% من منفذي الاعتداءات الأخيرة هم من الذكور.
- 33.2% من حالات الاعتداء تم تنفيذها من قبل شخصين أو أكثر.
- 67.8% من الاعتداءات الأخيرة نجمت عنها أضرار نفسية، مقابل 43.7% أضرار مادية و 41.4% أضرار اجتماعية و 14.0% أضرار جسدية.
- بلغت نسبة الاعتداءات التي حدثت داخل المنزل 17.9% مقابل 10.9% حدثت في البلدات اليهودية و19.7% في مكان العمل.
- أفاد 64.1% من الأفراد الذين تعرضوا للاعتداء بأنهم أبلغوا عن الاعتداء لجهة ما مقابل 35.9% الذين لم يقوموا بالتبليغ.
- ترتفع نسبة التبليغ عن الاعتداء عند حدوثه خارج البلدة (63.3%) أو في بلدة يهودية (68.1%) أو في مكان العمل (77.3%).
- أفاد 59.7% من الأفراد الذين تعرضوا لاعتداء ما بأنهم ابلغوا الأهل بذلك في حين 55.7% قد ابلغوا الشرطة.
- فيما يتعلق بأسباب عدم التبليغ عن حالات الاعتداء فقد أشار 54.1% إلى أنهم اعتبروا حادثة الاعتداء بسيطة وليست خطيرة. كما أشار 40.8% إلى انه تم حل المشكلة بشكل سلمي، و 57.5% عزوا ذلك إلى عدم الرغبة بتدخل الشرطة، و 13.1% قاموا بحل المشكلة بأنفسهم وبطرق غير سلمية، في حين أشار 37.8% خوفهم من التعرض للانتقام من قبل الفاعلين.

التعرض للعنف، مشاهدته وممارسته

- 67.8% من الأفراد شاهدوا حالات عنف خلال السنة الأخيرة قبل المسح بواقع 60.3% عنف نفسي، 36.5% عنف جسماني، 9.7% تحرش جنسي، 13.9% اعتداء اقتصادي و13.7% اعتداء اجتماعي.
- ترتفع نسبة الأفراد الذين صرّحوا عن مشاهدتهم لأي شكل من أشكال العنف في منطقة الجنوب (77.5%) مقارنة بباقي المناطق الجغرافية.
- صرح 28.6% من الأفراد بأنهم شاهدوا حالات ضرب أو خنق أو شد من الملابس و13.7% شاهدوا هجوم بواسطة سكين/عصا/حزام و6.6% هجوم بواسطة سلاح ناري.
- صرّح 10.0% من الأفراد عامة بأنهم مارسوا العنف ضد آخرين في السنة الأخيرة بواقع 13.0% من الذكور و7.1% من الإناث.
- بلغت نسبة ممارسي العنف بين الأفراد المنتمين للثلث الأعلى من الدخل 24.1% لترتفع إلى 37.5% بين الأفراد المنتمين للثلث الأسفل من دخل الأسرة.
- هنالك علاقة عكسية بين التحصيل العلمي وممارسة العنف حيث بلغت هذه النسبة بين الأفراد ذوي تحصيل علمي "أقل من ثانوي" 35.2% لتنخفض إلى 7.0% بين الأفراد حاملي شهادة لقب أول فأعلى.
- 9.4% من الأفراد شاركوا في مضايقات الكرتونية لآخرين.
- صرّح 24.7% من الأفراد إلى تعرضهم لشكل من أشكال العنف بواقع 27.7% بين الذكور و21.7% بين الإناث.
- 29.5% من الأفراد الذين تعرضوا لأس شكل من أشكال العنف هم ملتزمون ويمارسون الشعائر الدينية مقابل 21.1% من الذين تعرضوا لعنف هم غير ملتزمون بالمرة.
- العاملون في الخدمات هم الأكثر تعرضا للعنف على أشكاله (54.1%) مقابل 21.7% بين الأكاديميين والموظفين.
- 57.8% من حالات التحرش الجنسي كان المعتدي شخصاً معروفا للضحية (زميلاً للعمل، صديقاً أو أحد أفراد الأسرة)، وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى 71.9%.
- 64.1% من الإناث اللواتي تعرضن لتحرش جنسي وطلبن المساعدة كانوا راضيات عن المساعدة التي حصلن عليها.

- فيما يتعلق بأسباب عدم طلب المساعدة في حال التعرض للعنف فقد أشار 60.8% بأن ذلك يعود إلى " خوفهم من التورط أكثر في المشاكل"، 48.9% إلى عدم رغبتهم بان يعرف أحد بالأمر، 21.7% لعدم معرفتهم لمن يتوجب اللجوء و47.4% بسبب انهم استردوا حقهم بأنفسهم.

آفات مجتمعية

- أفاد 45.1% من الأفراد بأنهم يعتقدون بوجود متعاطي مخدرات كثيرين في بلداتهم، وترتفع هذه النسبة في منطقة الوسط لتصل إلى 74.9%.
- أفاد 5.0% من الأفراد بأنهم قاموا باستعمال المخدرات في السنة الأخيرة قبل المسح بواقع 9.1% من الذكور و 0.8% من الإناث.
- ترتفع نسبة الأفراد الذين أفادوا بأنهم استعملوا المخدرات في السنة الأخيرة قبل المسح في منطقة الجنوب مقارنة بالمناطق الأخرى لتبلغ 9.9% بواقع 18.3% من الذكور مقابل 2.4% من الإناث.
- صرّح 18.0% من الأفراد الذين يشعرون بانتماء أسري منخفض جداً بأنهم استعملوا المخدرات في السنة الأخيرة مقابل 2.7% فقط من الأفراد الذين يشعرون بانتماء أسري عال جداً.
- يوافق 91.8% من الأفراد على أن عدم مراقبة الأهل لأبنائهم هو السبب في انتشار المخدرات في المجتمع كما يوافق 91.8% بأن وجود تجار للمخدرات هو سبب آخر لهذه الظاهرة.
- صرّح 17.9% من الأفراد بأنهم تناولوا الكحول في السنة الأخيرة (بواقع 30.0% من الذكور و5.7% من الإناث)، وترتفع هذه النسبة في منطقة الشمال لتصل إلى 22.4%.
- ترتفع نسبة متناولي الكحول تدريجياً مع ارتفاع معدل الدخل للأسرة، حيث بلغت 11.3% في مجموعة الثلث الأسفل من الدخل مقابل 19.2% في الثلث الأوسط و 26.9% في الثلث الأعلى.
- يعتقد 74.4% من الأفراد عامةً بوجود أسلحة نارية في بلداتهم، كما يعتقد 43.3% بوجود ظاهرة الحماية المشروطة "الخاوة" و- 33.6% بوجود منظمات إجرامية في بلداتهم.
- تظهر النتائج أن 4.6% من الأفراد عامةً قد صرحوا بقيامهم باستعمال السلاح الناري مرة واحدة أو أكثر و1.2% بتعاطيهم بـ "الخاوة" بشكل ما و 0.6% باشتراكهم في منظمات إجرامية.
- يوافق 87.7% من الأفراد على أن عدم اهتمام الحكومة بمكافحة ظاهرة السلاح غير المرخص هو سبب في انتشار هذه الظاهرة، كما يوافق 82.9% على أن تهاون الشرطة هو سبب في انتشار السلاح غير المرخص.

- أفاد 8.6% من الأفراد بأنه قد طُلب منهم دفع رشوة في السنة الأخيرة في حين قام 23.0% من الأفراد بدفع هذه الرشوة بواقع 26.0% بين الذكور و- 17.2% بين الإناث.
- أفاد 3.9% من الأفراد بأنهم شاركوا في طلب رشوة في السنة الأخيرة بواقع 4.5% من الذكور و- 3.4% من الإناث.

عمل الجهات والمؤسسات المسؤولة

- هنالك إجماع بين الأفراد في جيل 18 سنة فأكثر على أن الجهات والمؤسسات لا تقوم بعملها الكافي لمكافحة العنف بحيث أن أقل من 30% من الأفراد فقط يوافقون بأن الجهات والمؤسسات تقوم بالدور الكافي لمحاربة العنف، وترتفع هذه النسبة إلى 45.1% فيما يتعلق بالجهاز القضائي والمحاكم و 41.4% فيما يتعلق بجهاز التربية والتعليم.
- يوافق 41.5% من الأفراد على أن الشرطة هي الجهة الأكثر تحمُّلاً للمسؤولية في محاربة العنف.
- يوافق 25.8% من الأفراد فقط على أن فتح مركز للشرطة في البلدة يقلل العنف ويوافق 37.6% على أن فتح مركز شرطة في البلدة يمكن أن يقلل العنف في البلدة فيما يوافق 36.6% على أن فتح هذا المركز لا يساعد على تقليل العنف داخل البلدة.
- يوافق 80.3% من الأفراد على أن الشرطة تتأخر في الوصول لمكان الحادث، وتنخفض هذه النسبة بين الأفراد المقيمين في منطقة الشمال إلى 74.5%.
- أفاد 71.6% من الأفراد بأنهم لا يوافقون على أن الشرطة تأخذ قضايا العنف على محمل الجد، وترتفع هذه النسبة بين الأفراد من منطقة الوسط إلى 87.4% بينما تنخفض بين الأفراد من منطقة الجنوب إلى 40.4%.
- صرّح 72.2% من الأفراد بأن الأحكام التي تصدرها المحاكم بحق مرتكبي العنف والجرائم غير شديدة أو غير شديدة بالمرة.
- صرّح 80.8% من الأفراد بأنهم يعرفون عن وجود لجان الصلح داخل البلدات العربية بواقع 85.5% بين الذكور و76.2% بين الإناث.
- تشير نتائج المسح إلى أن الأفراد المنتمين للفئة العمرية 18-24 هم الأقل معرفة حول وجود لجان الصلح في البلدات العربية إذ بلغت النسبة 72.9% مقابل 92.7% بين الأفراد في جيل 65 وما فوق.
- قيّم 75.1 % من الأفراد عمل لجان الصلح بالجيد أو بالجيد جداً و 24.9% من الأفراد قيّموا عمل لجان الصلح بالسيء أو سيئ جداً.

- أشار 23.0% من الأفراد بأنهم سوف يلجئون إلى لجان الصلح في حال تعرضهم لمشاكل، في حين أفاد 41.1% بأنهم "من الممكن" أن يتوجهوا إلى لجان الصلح، فيما صرّح 23.7 % بأنهم " لن يلجئوا إلى لجان الصلح بالمرة" و12.1% "لا يعرفون" ما إذا كانوا سيتوجهون إلى لجان الصلح في حال تعرضهم لمشاكل.

الميل إلى ممارسة العنف

- صرح 97.7% من الأفراد بأنه في حال تصرف الزوج/ة بشكل غير مرضي فانهم يتعاملون مع الأمر بأسلوب سلمي، وفي حال استمرار التصرف غير المرضي أفاد 61.7% باتباعهم أسلوبا سلميا.
- صرح 98.1% من الأفراد باتباعهم الأسلوب السلمي في حال تصرف الابن بشكل غير مرضي. أما إذا استمر هذا التصرف فيميل 35.5% من الذكور إلى استعمال طرق غير سلمية (العنف، الطرد من البيت) مقابل 27.0% من
- ترتفع نسبة الأفراد الذين يميلون لاتباع أسلوب العنف أو الطرد في منطقة الجنوب في حال استمرار التصرف غير المرضي للابن (39.9%) أو الابنة (38.4%) مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية.
- يميل 42.2% من الأفراد إلى تقديم شكوى ضد المعلم و9.0% إلى استعمال أسلوب عنيف آخر في حال استمرار الإشكال الحاصل بين الابن/ة والمعلم.
- يميل 55.7% من الأفراد إلى اتباع الأسلوب السلمي مقابل 28.2% يقومون بتقديم شكوى و16.2% يميلون لاستخدام أسلوب عنيف في حال استمرار تعرضهم لمضايقات أثناء السير في الشارع أو السفر في السيارة.
- يميل 34.5% من الذكور إلى استخدام أسلوب عنيف و50.3% إلى مغادرة المكان في حال استمرار تعرضهم لمضايقات أثناء التواجد في أماكن الترفيه (مقهى/مطعم).
- يميل 69.5% من الأفراد إلى تقديم الشكوى أو مغادرة المكان مقابل 17.5% فقط إلى الأسلوب السلمي و13.0% لاستخدام العنف في حال استمرار الإهمال والتعامل باستهتار من قبل موظف في مؤسسة جماهيرية.

הקדמה

בשנים האחרונות חלה עלייה דרסטית בהיקף תופעת האלימות בחברה הערבית בישראל שהפכה לנושא המרכזי בסדר היום הציבורי. ביטויי האלימות נפוצו כמעט בכל הישובים, שכונות המגורים, המוסדות הציבוריים ואף בבתים. כמעט בכל יום אנו עדים לאירועי אלימות ואף למעשי פשע שהביאו להרג אנשים והמעוררים חשש ופחד בקרב הציבור.

אגודת הגליל מאז היווסדותה, פעלה לשיפור איכות חיי האוכלוסייה הערבית הפלסטינית דרך מעקב ואיתור הצרכים הבריאותיים והסביבתיים, באמצעות המרכז לזכויות הבריאות והמרכז לצדק סביבתית, והרחיבה את פעילותה המחקרית דרך המרכז למחקר ופיתוח האזורי ומרכז "רכאז" למחקר חברתי יישומי. פעילות ענפה זו התבססה על האמונה בחשיבות האסטרטגית של המידע המבוסס והשימוש בו לצורך התכנון למען החברה הפלסטינית בישראל. ע"כ הוקם מרכז "רכאז" בכדי לספק מידע עדכני ומבוסס במגוון תחומי החיים של הפלסטינים בישראל; החברתיים, הכלכליים, הבריאותיים והסביבתיים. במשך חמש עשרה השנים האחרונות בוצעו ב"רכאז" מספר סקרים תקופתיים כגון הסקר החברתי כלכלי, סקר הרשויות המקומיות, וסקר הבריאות והסביבה.

כיום, אנו מתכבדים להניח בפניכם את ממצאי סקר האלימות בחברה הערבית שבוצע בשנת 2018. סקר זה הנו המשך לפעילות שלנו ומאמצינו להבין טוב יותר את המציאות של החברה הפלסטינית בישראל ולהעשיר את המידע אודותיה כבסיס לפיתוח וקידום תכנון אסטרטגי עתידי.

ייחודיותו של הסקר איננה רק בבחינת היקף תופעת האלימות בחברה אלא בכך שהוא בוחן את מידת הנטייה לשימוש באלימות והתנהגות אלימה בפועל. כמו כן הסקר מספק מידע שמאפשר לחוקרים ולמתכננים ניתוח מעמיק ויחסים בין הגורמים החברתיים, הכלכליים, החינוכיים והמשפחתיים בהקשר של האלימות וביטוייה.

תודתנו והערכתנו נתונות למנהל מרכז "רכאז" לשעבר ומנכ"ל אגודת הגליל כיום, מר **אחמד שייח' מוחמד** שהוביל את הפרויקט לצד חברי צוות החוקרים במרכז, ד"ר **מוחמד ח'טיב** וגברת **סאוסן רזק מרג'יה** על עבודתם המחקרית המקצועית והיסודית כדי להוציא את הפרויקט לאור ולפרסם את תוצאותיו. כמו כן, תודתנו נתונה לצוות הסוקרים שפעלו בשטח לאיסוף המידע ולכל חברי וועדת ההיגוי של הפרויקט על תרומתם בתכנון הסקר והליווי המקצועי לכל אורך הדרך.

בסוף, הערכתנו נתונה למרכז הפלסטיני לסטטיסטיקה על תרומתו ותמיכתו לפיתוח וחיזוק היכולות המחקריות למען קידום חקר החברה הפלסטינית בישראל ופיתוח תכנון אסטרטגי לצמצום ומיגור תופעות האלימות בחברה.

בכבוד והערכה,

אחמד שייח' מוחמד
מנכ"ל האגודה

ד"ר ג'מאל דקדוקי
יו"ר הועד המנהל

אגודת הגליל

אגודת הגליל -האגודה הערבית הארצית למחקר ושירותי בריאות

מי אנחנו

אגודת הגליל הינה ארגון מקצועי, וותיק וחלוץ שהוקם בחברה הערבית בשנת 1981 .האגודה הוקמה במטרה לשפר את התנאים הבריאותיים והסביבתיים של האוכלוסייה הפלסטינית בישראל ולקדם את יכולת מיצוי זכויותיה בתחומים אלו באמצעות פיתוח המחקר המדעי, פיתוח טכנולוגי, קידום הבריאות פעילות קהילתית וקידום מדיניות ברמה המוניציפלית והארצית.

האגודה מעסיקה קבוצה גדולה של מומחים בתחומי הבריאות, הסביבה, המחקר המדעי המדויק והמחקר החברתי היישומי.

אגודת הגליל היא גוף מקצועי, לא פוליטי ולא מפלגתי מוביל בתחומי הבריאות והסביבה ומהווה מקור למידע, ידע ושיתופי פעולה עם הציבור הרחב ובכלל זאת חוקרים, תלמידים, סטודנטים, בתי ספר, רשויות מקומיות, ארגוני חברה אזרחית, משרד הבריאות, מוסדות אקדמיים ומכוני מחקר. אגודת הגליל מוכרת בחברה הערבית ובקהילת המחקר כמובילה ומקדמת מחקר מדעי אקדמי בתחומים ביוטכנולוגיים שמטרתם קידום פתרונות לבעיות סביבתיות כמו פסולת שמן זית , טיהור שפכים תעשייתיים, צמחי מרפא, ביו אנרגיה.

תחומי פעילות מרכזיים

המרכז למחקר ופיתוח

האגודה מקדמת את הפעילות המחקרית דרך המרכז למחקר ופיתוח (המו״פ) האזורי היישומי בשפרעם המצויד במעבדות חדישות ומאויש במיטב החוקרים בתחום. בתקופת עבודת המו״פ הקימה האגודה מספר חברות סטארט-אפ שחלקן קיבלו הכרה ארצית ועולמית דוגמת חברת ״אינזומטיק״ שהחלה את דרכה באגודת הגליל.

המו״פ פועל בחסות האקדמית של אוניברסיטת חיפה ובהכרה של משרד המדע, החלל והטכנולוגיה.

מטרות המרכז

- פיתוח וקידום מחקרים בעלי אופי אזורי יישומי בתחומי סביבה, בריאות, חקלאות וצמחי מרפא, ביוטכנולוגיה, ביולוגיה מולקולארית ועוד.
- שיפור וקידום התנאים הבריאותיים, הכלכליים והחברתיים של האוכלוסייה והאזור באמצעות מחקרים שימושיים לטובת ולרווחת הציבור.
- פיתוח טכנולוגיות ותעשיות חדשניות .
- בניית שיתוף פעולה עם חוקרים בכירים ממוסדות המחקר השונים בארץ ובעולם והכנת הצעות מחקר משותפות והגשתן למימון ע״י קרנות מחקר בארץ ובעולם.
- קליטת חוקרים חדשים וקידום ההון האנושי המדעי באזור ובחברה הערבית בכלל.
- הרחבת הקשרים עם גורמים מקומיים כגון רשויות מקומיות, איגודי ערים, תעשיות, ארגונים קהילתיים וחקלאיים ובתי ספר.
- הרחבת והעמקת הקשר עם הקהילה ע״י הדרכה ולימוד.

"רכאז" - מרכז למחקר חברתי יישומי

"רכאז" הנו מרכז למחקר חברתי יישומי המהווה חלק מהמרכז למחקר ופיתוח (מו"פ) באגודת הגליל. ייחודו של רכאז בהיותו מרכז מחקר הפועל מתוך החברה הפלסטינית בישראל ועבורה. ייחוד זה מאפשר זיהוי סוגיות המצריכות מחקר ייעודי לצד איסוף, ניתוח ועיבוד מידע חברתי-כלכלי באופן תקופתי. ייחוד נוסף קשור למתודולוגית המחקר המבוססת על ראיונות פנים אל פנים והגעה למדגם הרחב ביותר של האוכלוסייה הפלסטינית בישראל מהגליל ועד הנגב תוך מתן ביטוי וייצוג להטרוגניות הקיימת בחברה הפלסטינית בישראל (למשל מגורים בישוב מוכר/לא מוכר, מעורב/לא מעורב, קטן/בינוני/גדול) . רכאז מהווה ערוץ מחקרי אשר באמצעותו, נסקרות הדעות והעמדות של הציבור בנושאים שונים.

רכאז מהווה מקור מידע מבוסס ועדכני, המשמש כבסיס לתכנון אסטרטגי וחברתי עבור החברה הפלסטינית בישראל.

מטרות המרכז

- יצירת מאגר נתונים עדכני השוואתי, תקף ומהימן אודות החברה הפלסטינית בישראל במגוון רחב של תחומים חברתיים, כלכליים, בריאותיים וסביבתיים לצורך מחקר אקדמי ופיתוח מדיניות ע"י מקבלי ההחלטות ברמה הארצית והמקומית.
- פיתוח הידע המופק במסגרת הסקרים והשלמתו על ידי מידע ממקורות נוספים (הלמ"ס, ביטוח לאומי ועוד) והנגשתו לכלל הציבור.
- פעילות מול מקבלי החלטות ומעקב אחר הצרכים הייחודיים של האוכלוסייה הערבית, כמו גם שימוש בידע הקיים לקידום ושינוי מדיניות והקצאת משאבים ייעודיים בכדי לתת מענה לצרכים אלה.

המרכז לצדק סביבתי

המרכז לצדק סביבתי רואה בביטחון הסביבתי כזכות יסוד שצריכה להתקיים באופן שוויוני לכלל האזרחים על מנת שיתקיימו בכבוד. מכאן, המרכז לצדק סביבתי פועל לקידום הערכים ואורח חיים מקיים, וכן מגן על זכותה של החברה הפלסטינית להשגת צדק סביבתי. המרכז פועל באמצעות שלוש אסטרטגיות שונות: חינוך סביבתי, סינגור ומחקר.

מטרות המרכז

- הגנת הזכויות הסביבתיות של החברה הפלסטינית בישראל באמצעות סינגור, קמפיינים ארציים והפצת הידע המופק ממחקרים וסקרים סביבתיים.
- הגברת המודעות של החברה הפלסטינית לחשיבות אורח חיים מקיים, איכות הסביבה וקידום התנהגות וידידותית לסביבה.
- העצמת קבוצות האזרחים לפעולה בנושאי הסביבה השונים וזאת על ידי מתן ייעוץ וחינוך.
- קידום שיח עם הארגונים המקומיים, הארציים והבינלאומיים בנוגע לזכויות הסביבתיות של החברה הפלסטינית בישראל.

המרכז לזכויות הבריאות

הזכות לבריאות היא זכות אדם בסיסית ע"פ החוקים והאמנות הבינלאומיים. למרות זאת, במציאות קיימים פערים גדולים במצב הבריאות ובשירותי הבריאות בין אזורים ואוכלוסיות ובעיקר בין המרכז והפריפריה ובין הערבים והיהודים. המרכז פועל לאורך השנים, בשיתוף עם ארגונים ומוסדות שונים לאיתור ומעקב אחר פערים אלה ובחינת השירותים הניתנים לאוכלוסייה הערבית ומציעה פתרונות ברמות ההתערבות השונות; הארצית, האזורית והמקומית, לצד זה, פועלת המרכז בתכנון, יישום והערכה של תכניות לקידום הבריאות בקהילה בנושאים בריאותיים שונים.

במהלך השנים האחרונות המרכז שותף בפיתוח תכנית רב תחומית ורב שנתית לבריאות החברה הערבית בישראל בהובלת האגף לתכנון אסטרטגי וכלכלי במשרד הבריאות. תוכנית זו אף מתבססת בחלקה על נתוני מרכז "רכאז" באגודה בתחום הבריאות והסביבה.

מטרות המרכז

- מעקב והערכה של שירותי הבריאות בחברה הערבית בישראל
- צמצום הפערים במצב הבריאות ובשירותי הבריאות בין האוכלוסייה הערבית והיהודית ובן אזור המרכז והפריפריה.
- פיתוח תכניות ופרויקטים לקידום הבריאות בחברה הערבית ולשיפור האוריינות הבריאותית דרך תכניות לחינוך לבריאות והדרכה.
- פיתוח שותפויות ועבודה משותפת עם מוסדות ופורומים ברמה המקומית והארצית לקידום הבריאות בכלל ובריאות האוכלוסייה הערבית בפרט.

הוועד המנהל

הנהלת האגודה כוללת קבוצה של אנשי מקצוע ואקדמיים מהשורה הראשונה בחברה והם: (השמות מופיעים לפי סדר א׳-ב׳):

- **ד״ר איאד חאמאיסי** | רופא וחוקר בטכניון
- גב׳ **אפנאן חאג׳ עלי** | חוקרת בתחום האיכות.
- פרופ׳ **אשרף בריק** | חוקר בטכניון.
- ד״ר **גמאל דקדוקי** | פסיכולוג קליני.
- מר **ואל עומרי** | אח מוסמך ופעיל חברתי.
- פרופ׳ **חוסאם חאיק** | חוקר בטכניון.
- ד״ר **מבדא נעום** | רופא.
- גב׳ **נאדרה חוריה** | רוקחת ומקדמת בריאות.
- ד״ר **רוזלנד דעים** | מרצה במכללה האקדמית בחיפה.
- ד״ר **רימאא דעאס** | חוקרת בתחום הסטטיסטיקה.
- מר **אחמד שייח׳ מוחמד** | מנכ״ל האגודה.

מקורות המימון של האגודה

- משרד המדע, החלל והטכנולוגיה וקרנות מחקר עולמיות ומקומיות במסגרת מכרזים והצעות מחקר תחרותיים.
- האיחוד האירופי; קולות קוראים ופרויקטים תחרותיים.
- מקורות עצמאיים מ״מכירת״ שירותי מחקר וייעוץ.
- תמלוגים מפטנטים וסטארט-אפים.
- הכנסה מפעילות חינוכית.
- תורמים מקומיים ובינלאומיים.

סקר האלימות
בחברה הפלסטינית בישראל

מטרות הסקר

המטרה המרכזית של הסקר הנה לבחון את ההיבטים השונים של תופעת האלימות בחברה הערבית הפלסטינית בישראל מנקודת המבט של הציבור הרחב. בתוך כך, הסקר בדק את הנושאים הבאים:

- הימצאות האלימות בצורותיה השונות; המילולית, הפיזי, הנפשית, החברתית, הכלכלית והמינית, ומידת ההיחשפות אליה.
- הגורמים האישיים והמשפחתיים והקשר שלהם עם האלימות כמו איכות חיי הפרט, רמת האושר, תחושת השייכות המשפחתית, היחסים בתוך המשפחה, היחסים בחברה ובמקום העבודה, רמת הדתיות ועוד.
- הדעות והעמדות של הציבור לגבי האלימות והשימוש בה כאמצעי חינוכי וככלי להשגת זכויות ולפתרון בעיות והסיכון שהאלימות מהווה על החברה בכלל.
- דרכי ההתמודדות עם האלימות בצורותיה השונות במקרה של חשיפה של הפרט כקורבן או כצופה.
- הימצאותן של תופעות חברתיות נוספות כמו שימוש בסמים, צריכת אלכוהול, שימוש בנשק לא חוקי, ההגנה המותנית "פרוטקציה" וארגוני הפשע, והקשר בין תופעות אלה עם האלימות בחברה.
- תפקיד הפרט, החברה והמוסדות השונים ואחריותם למניעה וטיפול באלימות, כמו כן המידה בה מוסדות אלה ממלאים את תפקידם הנדרש.

שיטות

המדגם כלל 2040 משקי בית פלסטיניים בישראל, מחולקים לפי שכבות ובהתאם לגודל השכבה הסטטיסטית וכללו 1020 משקי בית באזור הצפון (34 אזורים סטטיסטיים, 30 ישובים), 360 משפחות באזור חיפה (12 אזורים סטטיסטיים, 9 ישובים), 360 משקי בית באזור הדרום (12 אזורים סטטיסטיים, 10 ישובים מתוכם 6 כפרים לא מוכרים), ו- 300 משקי בית באזור המרכז (10 אזורים סטטיסטים, 8 ישובים). המדגם כלל הערים המעורבות חיפה, נצרת עילית, עכו, יפו ורמלה (7 אזורים סטטיסטיים אשר יש בהם 210 משקי בית). כמו גם כפרים לא מוכרים בנגב.

איסוף הנתונים נעשה בתקופה בין אמצע חודש יולי 2018 ועד אמצע חודש אוקטובר 2018.

2,008 שאלונים מולאו בהם נאסף מידע כללי על 7,985 אנשים. בנוסף נבחר מכל משק בית אדם אחד (ע״פ שיטת קיש) מעל גיל 18 אתו נערך ראיון אישי בו נאסף מידע נוסף. נערכו 1,971 ראיונות אישיים.

תקציר הממצאים

הפלסטינים בישראל: רקע חברתי- כלכלי

- באמצע שנת 2017, האוכלוסייה הפלסטינית בישראל מנתה כ- 1,452,200 נפש (לא כולל רמת הגולן וירושלים) והיוותה 17.3% מכלל האוכלוסייה בישראל.
- החברה הערבית בישראל נחשבת לחברה צעירה כאשר קבוצת הילדים בני 0-14 שנים מהווה 32.5% (בהשוואה ל 26.7% בקרב היהודים בשנת 2015).
- נצפה שינוי דמוגרפי בחברה הפלסטינית בישראל שמתבטא בירידה באחוז הילדים מתחת לגיל 14 ל 32.5% לעומת 40.3% בשנת 2007, ועליה באחוז בני 65 ומעלה ל 4.7% בהשוואה ל 3.2% בשנת 2007, ועליה בגיל החציון שהגיע ל 23 שנים בהשוואה ל 19 שנים בשנת 2007.
- גודל המשפחה הפלסטינית בישראל הוא 3.92 נפשות.
- 68.6% מהפלסטינים בישראל נשואים (68.6% מהזכרים לעומת 66.5% מהנקבות).
- 12.1% מהפלסטינים בישראל הם בעלי תעודות תואר ראשון (B.A) ומעלה (11.7% מהגברים ו-12.5% מהנשים)
- 52.3% מהפלסטינים בגיל 15 ומעלה נמצאים בכוח העבודה.
- הגברים הפלסטינים משתתפים בשוק העבודה יותר מהנשים (68.9% לעומת 35.4%).
- אחוז האבטלה בקרב הפלסטינים בישראל הינו 6.6% (5.1% בקרב הגברים ו- 9.4% בקרב הנשים).
- 42.6% מהפלסטינים מועסקים בהיקף של משרה מלאה (100%) (60.3 בגברים ו- 24.5% בשנים)
- 12.0% מהפלסטינים מקבלים דמי ביטוח (גמלאות או מחלה).

- 33.5% מהאנשים שמחוץ לשוק העבודה, הצהירו שזה עקב לימודים או עבודות בית. (17.1% ו- 50.2% מהנשים)
- רב הגברים עובדים במקצועות שרכשו (39.1%) לעומת הנשים שעוסקות בטכנאות (29.3%).
- ההכנסה החודשית הממוצעת של המשפחה הפלסטינית הינה 11,733 ₪.
- 13.8 מהמשפחות הפלסטיניות אינן מצליחות כלל לכסות את הוצאותיהן החודשית ו- 34.0% אינן מצליחות כמעט לעשות זאת.
- קיימת עליה באחוז המשפחות הפלסטיניות בישראל המתגוררות בדירות (בתוך מבנה משותף) (42.7% לעומת 24.6% בשנת 2007).

איכות החיים

- 81.4% מהאנשים הביעו שביעות רצון מחייהם (מרוצה או מרוצה מאוד) (82.3% מהגברים ו- 76.1% מהנשים).
- אחוז האנשים שהצביעו על שביעות רצון מחייהם, יורד באזור המרכז ל 66.4% ועולה באזור הדרום ל 87.7%.
- 82.5% מהאנשים המתגוררים בישובים לא מעורבים הביעו שביעות רצון מחייהם לעומת 70.4% מהאנשים המתגוררים בישובים מעורבים.
- 53.6% מהאנשים הצהירו שהם מאושרים או מאושרים מאד (54.1% מהגברים ו- 53.0% מהנשים).
- אחוז המאושרים הגבוה נמצא באזור הדרום (71.2%) והוא יורד בצורה בולטת באזור חיפה ל- 42.5%, ובאזור המרכז ל 27.3%.
- 82.4% הביעו את תחושתם כי המשפחה מבינה אותם.
- 75.8% מהאנשים אמרו שהם מרגישים רצון בעזיבת הבית ומעבר למקום אחר במידה מעטה או מעטה מאוד..
- 82.5% אמרו שהם מבלים זמן רב או רב בהנאה עם המשפחה.
- 86.7% מהאנשים הביעו תחושת שייכות משפחתית גדולה או גדולה מאד.
- לא נצפה הבדל בולט בתחושת השייכות המשפחתית בין גברים ונשים. (בממוצע הכללי 3.5 בגברים ו 3.4 בנשים בסולם 1-4).
- 89.7% מהאנשים אמרו שהם מרוצים או מרוצים מאד מקשריהם עם בני משפחתם.

- 85.9% מהאנשים הנמצאים בשליש התחתון מבחינת רמת ההכנסה של המשפחה, הביעו שביעות רצון מקשריהם עם בני משפחתם לעומת 95.2% מהאנשים הנמצאים בשליש העליון.
- 90.2% מהאנשים אמרו שהם מרוצים או מרוצים מאד מיחסיהם במקום העבודה.
- 18.5% מהאנשים בקבוצת הגיל 45-54 הביעו חוסר שביעות רצון מיחסיהם במקום העבודה לעומת 10.5% מהגברים באותה קבוצת גיל.
- אחוז שבעי הרצון מהיחסים במקום העבודה עולה בקרב בעלי השכלה פחות מתיכונית לעומת 8.3% מהאנשים בעלי תואר ראשון ומעלה.
- 38.7% מהאנשים אינם מרגישים בטוחים בעת הליכה לבד בשכונת מגוריהם בשעות לילה (29.8% מהגברים ו 47.6% מהנשים).
- אחוז הגברים שאינם מרגישים בטוחים בעת הליכה לבד בלילה עולה בקרב קבוצת הגיל 65 ומעלה (40.1% לעומת 29.8% מכלל הגברים).
- אחוז האנשים שאינם מרגישים בטוחים בעת הליכה לבד בלילה עולה באזור המרכז (60.3%) בהשוואה לשאר האזורים.
- 21.0% מהאנשים אינם מרגישים בטוחים בעת הליכה לבד בשכונה בשעות היום. אחוז זה עולה ל- 50.3% באזור המרכז ויורד ל 10.8% באזור הצפון.
- 61.3% מהאנשים אמרו שאי אפשר לתת אימון באחרים. אחוז זה עולה בין האנשים באזור המרכז ל 85.5% כאשר לא נצפה הבדל בין גברים לנשים.
- 24.1% מהאנשים אמרו ש "בדרך כלל אנשים דואגים רק לעצמם"
- 33.2% מהאנשים בקבוצת הגיל 18-24 אמרו שהם פוגשים את חבריהם "פעם בשבוע" לעומת 25.7%מבני 65 ומעלה שעושים זאת "כמעט כל יום".
- 41.1% מהאנשים הציגו את עצמם כדתיים ומקיימים מצוות הדת תמיד, לעומת 16.3% שהגדירו את עצמם כלא מחויבים מבחינה דתית בכלל.
- 82.2% מהאנשים אינם מסכמים עם ההיגד "הנשים פחות חכמות מהגברים" (71.7% מהגברים ו- 93.3% מהנשים).
- 72.3% מהאנשים מסכימים עם היגד "אינני חש בנוח כאשר המנהל(ת) שלי היא אישה"
- 78.9% מהאנשים אינם מסכימים עם ההיגד "חשוב לעודד את הבנים לעשות פעילות גופנית יותר מאשר הבנות".

- 72.0% מהאנשים אמרו שאינם מסכימים עם הגיד "על האישה להישאר בבית לשירות בעלה וילדיה" (כלומר לא תעבוד מחוץ לבית).
- 23.7% מהאנשים הם בעלי דרגה גבוהה או גבוהה מאוד של שוביניזם גברי (35.8% מהגברים לעומת 11.6% מהנשים).
- 23.3% מהאנשים בקבוצת גיל 18-24 הם בעלי דרגת שוביניזם גברי גבוהה או גבוהה מאוד ואחוז זה עולה ל 30.8% בקרב בני 35-64.
- 85.2% מהאנשים מסכימים ש "זכותה של הבת להינשא לבן הזוג שהיא בוחרת".
- 72.0% מהאנשים מסכמים ש "זכותה של האישה להשתתף בניהול הרשות המקומית בישוב מגוריה".

עמדות ודעות

- 29.6% מהאנשים מסכימים במידה רבה/רבה מאד כי שימוש באלימות (מכות) הינו אמצעי לגיטימי לחינוך הילדים. אחוז זה מגיע ל 22.4% בקרב בני הגיל 18-24 ועולה ל 54.7% בקרב בני הגיל 65 ומעל.
- 68.3% מסכימים לטענה כי "בימינו ההורים אכן מגלים אלימות כלפי המורים בבתי הספר".
- 30.2% מסכימים להיגד "על ההורים להגיש תלונה במשטרה כנגד המורה במידה והוא השתמש באלימות כנגד ילדם בבית הספר"
- ממוצע דרגת הצדקה באלימות כנגד האישה (שנמדד לפי סולם 1-4 כאשר 1= לא מסכים בכלל 4= מסכים מאד) היה 1.5 (1.6 בקרב גברים לעומת 1.4 בקרב נשים).
- 57.2% אינם מסכימים להגיד "זכותה של אישה להתלונן במשטרה כנגד בעלה במידה והוא הרביץ לה" (64.9% בקרב הגברים לעומת 49.6% בקרב נשים).
- 69.9% מסכימים עם ההיגד "צריך להעניק לאישה זכיות שוות לאלה של הגבר בכל התחומים" (62.0% בקרב הגברים לעומת 79.3% בקרב נשים)
- 81.1% לא מסכימים עם השימוש בכוח לפתרון בעיות (75.3% בקרב הגברים לעומת 87.0% בקרב הנשים).
- 81.2% אינם רואים בנקמה כזכות של משפחת הקורבן (הנרצח) (75.7% בקרב הגברים לעומת 86.6% בקרב נשים).
- 63.5% מסכימים כי לא צריך לשתוק מול כל תקיפה או פגיעה בהם או באחד מבני משפחתם.

- 74.8% מסכימים ששימוש בנשק לפתרון בעיות הפך להיות עניין שבשגרה (76.8% מהגברים ו- 72.9% מהנשים).
- 84.6% מסכימים שההורים נושאים באחריות לגבי האלימות שמגלים ילדיהם הקטינים.
- 73.2% מסכימים עם ההיגד "צריך לכלוא את הצעירים (מתבגרים) שמבצעים פשעים".
- 75.9% מסכימים שהמדינה מעוניינת בהתרחבות האלימות בישובים הערבים (75.2% מהגברים 76.7% מהנשים).
- 44.4% מסכימים כי המנהגים בחברה הערבית מעודדים אלימות (43.2% מהגברים לעומת 76.7% מהנשים).
- 41.9% מהאנשים ציינו שאינם יודעים דבר על תכנית "עיר ללא אלימות". בנוסף, 55.7% אמרו שאינם משכנעים שהתכנית מצליחה להפחית את היקף האלימות בחברה.
- 52.1% רואים את בעיית האלימות כמסוכנת ביותר מבין הבעיות בחברה הערבית לעומת זאת 22.1% רואים בחוקים הגזעניים כבעיה המסוכנת ביותר. לעומת זאת 14.3% רואים במצב הכלכלי הקשה שהבעיה המסוכנת ביותר בחברה.
- 65.1% מעריכים שהאלימות נפוצה בישוב מגוריהם בדרגה בינונית או רבה, אחוז זה עולה ל- 71.5% באזור חיפה ול- 86.3% באזור המרכז.
- 48.3% העריכו שהאלימות נפוצה בשכונת מגוריהם בדרגה בינונית או רבה.
- 45.8% הצביעו על כך שהאלימות התגברה בשנה האחרונה בישוב מגוריהם לעומת זאת 38.6% אמרו שלא חל שינוי בהיקף האלימות.
- 27.3% אמרו שכללות היא צורת האלימות הנפוצה ביותר, ואחריה שימוש בנשק חם (23.3%), איום וסחיטה (13.8%), ונדליזם ופגיעה ברכוש ציבורי (11.8%), אלימות פיזית (11.6%) וגניבות (11.4%).
- 53.9% מעריכים שהם עצמם יהיו קורבנות לצורה כל שהיא של אלימות (60.3% מהגברים ו- 47.4% מהנשים).
- אחוז החוששים מחשיפה לאלימות עולה בין האנשים שאחד מבני משפחתם הותקף בצורה כל שהיא בשנה האחרונה לעומת אלה שבני משפחתם לא הותקפו (74.6% לעומת 47.6% בהתאמה).

- 54.2% הביעו חשש להיחשף לאלימות נגדם בישובים היהודים, 53.6% באתרי בילוי ו42.6% בישוב מגוריהם.
- החשש מפריצה וגניבה הוא המקור הראשון לדאגה (57.3%) אחריו החשש מתקיפה על רקע לאומני (57.3%) והחשש לאלימות מילולית (הקנטה) ברחוב (45.4%).

אלימות, נזקיה ומתן הודעה לגביה

- 27.0% מהמשפחות דיווחו על כך שאחד מבניהן נחשף לאלימות כל שהיא בשנה האחרונה ואחוז זה עולה באזור הדרום ל 38.5% ויורד ל 2.4% באזור חיפה.
- 20.5% מהמשפחות נחשפו לפגיעה ברכוש לעומת 19.2% שנחשפו לאלימות מילולית, ו- 16.5% לגניבה (לא כולל גניבת רכב).
- 4.6% מהילדים מגיל 5-11 (ב"ס יסודי) סבלו מסוג כל שהוא של אלימות לעומת 11.0% מתלמידי חטיבות הביניים ו 15.4% מתלמידי התיכון.
- 20.3% מהאנשים בגיל 18 ומעלה אמרו שהיו קורבן לסוג של אלימות בשנה האחרונה ואחוז זה עולה באזור הדרום ל 33.4%.
- 7.2% מהאנשים בגיל 18 ומעלה הותקפו מילולית בשנה האחרונה ו 5.0% דיווחו על פגיעה ברכושם הפרטי.
- 27.2% ממקרי התקיפה היו ע"י אדם בעל זהות ערבית מתוך הישוב לעומת 6.1% מהמקרים בהם התוקף היה שוטר ו 5.5% בהם היה אדם בעל זהות יהודית (לא שוטר).
- 37.8% מהמקרים בהם התוקף היה אדם ערבי, בוצעו באזור המרכז ו 36.5% בוצעו באזור חיפה.
- 63.6% ממקרי התקיפה בוצעו ע"י שני אנשים או יותר.
- ב- 67.8% מהתקיפות האחרונות דווח על נזקים נפשיים, ב- 43.7% נזקים חומריים, ב- 41.4% נזקים חברתיים וב- 14.0% היו נזקים גופניים.
- 17.9% מהתקיפות בוצעו במסגרת הבית לעומת 10.9% שבוצעו בישובים יהודיים ו 19.7% במקום העבודה.
- 64.1% מהאנשים שהותקפו אמרו שהם דיווחו על המקרה לגורם כל שהוא לעומת 35.9% שלא דווחו כלל.

- אחוז המדווחים עולה כאשר המקרה מתרחש מחוץ לישוב המגורים (63.3%) או בישוב יהודי (68.1%) או במקום העבודה (77.3%).
- 59.7% מהאנשים שהותקפו דיווחו על כך להורים/לבני המשפחה ו- 55.7% דיווחו למשטרה.
- באשר לסיבות אי הדיווח במקרי תקיפה, 54.1% אמרו שפשוט ראו במקרה כאירוע קל או לא מסוכן. לעומת זאת, 40.8% ציינו שהם פתרו את העניין בעצמם בדרכי שלום ו- 57.5% לא רצו לערב משטרה בעניין, כאשר 13.1% אמרו שהם פתרו את העניין בעצמם ולא בדרכי שלום. 37.8% לא דיווחו עקב חשש מנקמה של התוקפים.

להיות קורבן לאלימות, עד לאלימות או לנהוג באלימות

- 67.8% מהאנשים היו עדים (צפו) במקרה/י אלימות בשנה האחרונה לפני הסקר כאשר ב- 60.3% מהמקרים הייתה אלימות נפשית, ב- 36.5% אלימות פיזית, ב- 9.7% הטרדה מינית, ב- 13.9% אלימות כלכלית וב- 13.7% אלימות חברתית.
- אחוז האנשים שהיו עדים למקרה כל שהוא של אלימות היה גבוה באזור הדרום (77.5%) בהשוואה לשאר האזורים.
- 28.6% מהאנשים אמרו שהיו עדים למקרי תקיפה ע"י מכות, חנק, משיכה בבגדים ו- 13.7% היו עדים לתקיפות באמצעות סכין/מקל ו- 6.6% בתקיפה בנשק חם.
- 10.0% מהאנשים אמרו שהם בעצמם נהגו באלימות נגד אחרים בשנה האחרונה (13.0% מהגברים ו 7.1% מהנשים).
- 24.1% מהאנשים בשליש העליון בסולם הכלכלי נהגו באלימות לעומת 37.5% מהאנשים בשליש התחתון.
- קיים קשר שלילי בין רמת ההשכלה לבין השימוש באלימות כאשר 35.2% מבעלי השכלה פחות מתיכונית נהגו באלימות לעומת 7.0% בקרב בעלי תואר ראשון ומעלה.
- 9.4% מהאנשים דווח שהם בעצמם השתתפו בהטרדה אלקטרונית.
- 24.7% מהאנשים דיווחו על כך שהם בעצמם היו קורבן לסוג של אלימות (27.7% מהגברים ו- 21.7% מהנשים).

- 29.5% מהאנשים שנחשפו לאלימות הם אנשים דתיים לעומת 21.1% שאינם דתיים כלל.
- האנשים העובדים במתן שירותים הם החשופים ביותר לאלימות (54.1%) לעומת האקדמאיים והפקידים (21.7%).
- ב 57.8% ממקרי ההטרדה המינית, התוקף היה אדם המוכר לקורבן (עמית לעבודה, חבר, או בן משפחה). אחוז זה עולה ל 71.9% בקרב הנשים.
- 60.8% מאלה שהיו קורבן לאלימות ולא ביקשו עזרה ציינו שהסיבה הייתה "החשש להסתבך יותר" ו- 48.9% ציינו שלא רצו שמישהו ידע על המקרה, 21.7% לא ידעו למי לפנות ו- 47.4% אמרו שהם השיגו את מה שרצו בעצמם.

בעיות חברתיות

- 45.1% מהאנשים סבורים שיש הרבה משתמשים בסמים בישוב בו הם גרים. אחוז זה עולה באזור המרכז ל 74.9%.
- 5.0% מהאנשים דיווחו על כך שהם בעצמם השתמשו בסמים בשנה האחרונה (9.1% מהגברים ו- 0.8% מהנשים).
- אחוז המדווחים על שימוש בסמים עולה באזור הדרום ל 9.9% (18.3% מהגברים לעומת 2.4% הנשים).
- 18.0% מהאנשים שדיווחו על תחושת שייכות משפחתית נמוכה, השתמשו בסמים בשנה האחרונה לעומת 2.7% בלבד מאלה שחשו שייכות משפחתית גבוה מאוד.
- 91.8% מהאנשים מסכימים שהעדר הפיקוח של ההורים על ילדיהם הוא הסיבה להתרחבות תופעת השימוש בסמים בחברה ו 91.8% מסכימים שנוכחות סוחרי הסמים בחברה היא סיבה נוספת לכך.
- 17.9% מהאנשים דיווחו שהם צרכו אלכוהול בשנה האחרונה (30.0% מהגברים ו 5.7% מהנשים) ואחוז זה עולה ל 22.4% באזור הצפון.
- אחוז צורכי האלכוהול עולה לפי העלייה בהכנסת המשפחה כאשר 11.3% מהאנשים בשליש התחתון, 19.2% בשליש השני ו- 26.9% בשליש העליון, צרכו אלכוהול בשנה האחרונה.

- 74.4% מהאנשים סבורים שקיים נשק לא חוקי בישוב מגוריהם. כמו כן, 43.3% סבורים שקיימת גם תופעת ההגנה המותנית (פרוטקציה) ו- 33.6% סבורים שקיימות גם כנופיות פשע.
- 4.6% מהאנשים בכלל אמרו שהם בעצמם השתמשו בנשק פעם אחת או יותר. כמו כן 1.2% אמרו שעסקו בפרוטקציה ו 0.6% שהם חברים בקבוצות פשע.
- 87.7% מסכימים שחוסר העניין שהממשלה מגלה בעניין המלחמה בנשק הלא חוקי היא סיבה לתופעה זו, כמו כן 82.9% מסכימים שהיחס המזלזל של המשטרה בעניין הוא גם סיבה לתופעה זו.
- 8.6% מהאנשים דיווחו על כך שהם נדרשו לשלם שוחד בשנה האחרונה, לעומת זאת 23.0% שילמו שוחד (26.0% בקרב גברים ו 17.2% בקרב נשים).
- 3.9% אמרו שהם היו שותפים לדרישת שוחד בשנה האחרונה (4.5% מהגברים ו 3.4% מהנשים).

עבודת המוסדות והגורמים האחראים

- פחות מ- 30% מהאנשים מסכימים שהמוסדות והגורמים השונים ממלאים את תפקידם במלחמה באלימות. אחוז זה עולה ל- 45.1% כאשר מדובר במערכת המשפט ול- 41.4% באשר למערכת החינוך.
- 41.5% מהאנשים מסכימים שהמשטרה היא הגורם האחראי המרכזי במלחמה באלימות בחברה.
- 25.8% מהאנשים בלבד מסכימים שפתיחת מרכז משטרה בישוב מפחית את האלימות בישוב. לעומת זאת 37.6% אמרו שייתכן שהדבר יפחית את האלימות, ו- 36.6% סבורים שפתיחת מרכז כזה לא תפחית את האלימות.
- 80.3% מהאנשים סבורים כי המשטרה מאחרת בהגעה לזירות האירועים. אחוז זה יורד ל 74.5% באזור הצפון.
- 71.6% מהאנשים סבורים כי המשטרה איננה מתייחסת ברצינות לנושא האלימות. אחוז זה עולה באזור המרכז ל 87.4% אך יורד באזור הדרום ל 40.4%.
- 72.2% מהאנשים סבורים שפסקי הדין שבתי המשפט גוזרים על מבצעי עבירות אלימות ופשע, אינם קשים או אינם קשים בכלל.
- 80.8% מהאנשים אמרו שהם יודעים על קיומן של ועדות "סולחה" ביישובים הערבים (85.5% מהגברים ו- 76.2% מהנשים).

- קבוצת בני הגיל 18-24 היא הקבוצה הפחות מודעת לקיומן של ועדות "הסולחה" בישובים הערבים (72.9%) לעומת קבוצת בני 65 ומעלה (92.7%).
- 75.1% מהאנשים העריכו את עבודת וועדות "הסולחה" כטובה או טובה מאוד לעומת 24.9% שאמרו שעבודת ועדות אלה היא גרועה או גרועה מאוד.
- 23.0% מהאנשים אמרו שהם יפנו לוועדות "הסולחה" במידת הצורך לעומת 41.1% שאמרו שייתכן שיעשו זאת ו- 23.7% שאמרו שלא יפנו לוועדות בכלל (12.1% לא יודעים אם יפנו או לא).

הנטייה לנהוג באלימות

- 97.7% מהאנשים אמרו שבמידה ובן\ת זוגן\ם יתנהגו באופן לא הולם, הס\ן יתמודדו עם העניין בדרכי שלום, אך אם ההתנהגות הזאת נמשכת, רק 61.7% ינהגו בדרכי שלום ו- 38.3% ישתמשו בדרך אחרת (אלימה).
- 98.1% מהאנשים אמרו שינהגו בדרכי שלום אם בנם יתנהג באופן לא הולם אך אם ההנהגות זו נמשכת 35.5% נוטים להשתמש בדרך אחרת (שימוש באלימות או גירוש מהבית).
- אחוז האנשים שנוטים להשתמש בדרך אחרת (אלימות או גירוש מהבית) עולה באזור הדרום ל- 39.9% כאשר מדובר בבן ו- 38.4% כאשר מדובר בבת.
- 42.2% מהאנשים נוטים להגיש תלונה נגד המורה אם מתעוררת בעיה בינו לבין ילדם בבית הספר, בזמן ש- 9.0% נוטים להשתמש בדרך אלימה במידה והבעיה לא נפתרת.
- 55.7% מהאנשים נוטים להשתמש בדרכי שלום כדי להתמודד עם הצקות כלפיהם בעת הליכה ברחוב או נסיעה ברכב, לעומת 28.2% שנוטים להגיש תלונה ו- 16.2% נוטים להשתמש בדרך אלימה.
- 34.5% מהגברים נוטים להשתמש באלימות ו- 50.3% נוטים לעזוב את מקום האירוע במידה ונחשפו להצקות בעת שהותם במקום בילוי (בית קפה\ מסעדה).
- 69.5% מהאנשים נוטים להגיש תלונה או לעזוב את מקום האירוע לעומת 17.5% שישתמשו בדרכי שלום ו- 13.0% שישתמשו באלימות במידה ונתקלו בזלזול מצד פקיד במוסד ציבורי והתנהגות זו נמשכת.